أسس المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي بالدول العربية المنتجة للنفط

د. عبد العزيز السلومي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية
d.assallomy@gmail.com

أ. عمر حوتية
جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر
hotiamar@yahoo.fr

ملخص

بين القرآن الكريم أن نعمة الاستقرار والأمن تأتي من توفر الموارد التي تحفظ النفس وتلبي الحاجات الأساسية، وقد شكل دخل البترول قوة دفع رئيسية للأمن الاقتصادي العربي، لكن ارتباط هذا الأمن بتقلبات أسواق البترول، سيقوض من إمكانات تحقيقه.

ومن شأن تبني المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، أن يشكل مدخلاً هاماً للحفاظ على المكتسبات المحققة بالدول العربية النفطية، يمكّن من تحاشى مستقبل غامض وسيناريوهات كارثية. وتكمن اشكالية البحث في محاولة تحديد أسس المنهج الاسلامي لتحقيق الأمن الاقتصادي بالدول العربية النفطية. وتهدف هذه الورقة إلى التأكيد على أهمية تطوير مصادر الأمن الاقتصادي من منظور اسلامي، كضمان وحيد لاستقرار هذه الدول. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لاستخلاص النتائج من تحليل الواقع الاقتصادي العربي، واستخلاص الدروس والعبر مما ورد في القرآن الكريم لتحديد أسس الأمن الاقتصادي المطلوب.

ومن أهم نتائج البحث أن تحليل مكامن الضعف في مسيرة الاقتصاد العربي يجب أن لا يشكل نظرة تشاؤمية، بل ركيزة لتصحيح الوضع الحالي، من خلال تبني أسس المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي، الدول العربية النفطية ، تقلبات الأسعار ، المنهج الاسلامي، الأسس والمصادر.

المنارة للاستشارات
www.mar

The foundations of the Islamic approach to achieve economic security in Arab Oil producing countries

Abstract

The sacred Koran shows clearly that the grace of peace and security comes from the availability of resources which preserve the soul and satisfy the basic needs. In this context, the oil revenue presented a real driving force of the economic security for Arab countries. However, these revenues are conducted by the random price walks of the international markets, the fact that undermines the potential to achieve the predetermined goals.

The adoption of the Islamic approach in achieving economic security would constitute an important key to preserve the advantages of the Arab oil countries; and it can protect the economies from mysterious and disastrous scenarios for the future. The aim of this paper is to highlight the basics and foundations of the Islamic approach to attain the economic security in Arab oil countries; and to emphasize the importance of the resources diversification from an Islamic view.

Key words: economic security, the Arab oil countries, price fluctuations, the Islamic approach, foundations and sources.

مقدمة

يعد الأمن من أهم الأسس التي يقام عليها صرح الحضارات، ويشمل في جانبه الاقتصادي تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

لكن الاعتماد شبه المطلق للدول العربية النفطية على الثروة البترولية في بناء اقتصادياتها، من شأنه أن يقوض إمكانات الأمن الاقتصادي الحقيقية بالدول العربية النفطية، لارتباط ذلك بتقلبات أسواق النفط.

اشكالية البحث:

إن تبني المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، يشكل مدخلا هاما للحفاظ على المكتسبات المحققة بالدول النفطية، ويجنبها أي تداعيات خطيرة تهدد اقتصادياتها. ومنه تتحدد اشكالية البحث من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هي أسس المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي بالدول العربية المنتجة للنفط؟

المنارة للاستشارات
www.mar

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يأتي في ظرف تتخوف فيه الدول العربية النفطية من تداعيات تدني أسعار النفط على إيراداتها المالية، واتضح جليا بأن الأمن الاقتصادي وإمكانية الحفاظ على المكتسبات المحققة رهن بتيارات خارجية ولذا فإن تبني المنهج الاقتصادي الاسلامي كحل نابع من قيم مجتمعنا الاسلامي، من شأنه الحفاظ على المكتسبات المحققة بالدول ا لعربية النفطية ويجنبها الكوارث المحتملة.

أهداف البحث:

- تشخيص الوضع الاقتصادي ا لعربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وتقلبات أسعار النفط.
- ابراز أهمية المنهج الاسلامي لتحقيق الأمن الاقتصادي والارتقاء بجهود التنمية في المنطقة العربية.
- التأكيد على أن تطوير مصادر الأمن الاقتصادي من منظور اسلامي هو الضمان الوحيد للاستقرار.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم المتعلقة بالأمن الاقتصادي، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي لاستخلاص النتائج من تحليل الواقع الاقتصادي العربي ، معتمدين بدرجة أساسية على ما ورد في القرآن الكريم من أحكام وقصص تحوي دروس ومواعظ وعبر.

خطة البحث:

1. تقلبات أسعار النفط وأثرها في تقويض الأمن الاقتصادي بالدول العربية النفطية.
2. المنهج الاسلامي السبيل الأفضل للاستقرار الاقتصادي بالدول العربية النفطية.
3. أهم مصادر الأمن الاقتصادي في المنهج الإسلامي.
4. المحافظة على الأمن الاقتصادي من دعائم المنهج الاسلامي.

1. تقلبات أسعار النفط وأثرها في تقويض الأمن الاقتصادي بالدول العربية النفطية:

شكل دخل البترول قوة دفع رئيسية للأمن الاقتصادي العربي ، وخاصة بالدول النفطية ، حيث ساهمت الثروات التي جمعتها في تحسين مستوى معيشة واستقرار شعوبها ، لكن ارتباطه بتقلبات أسعار النفط وبالتالي رهن الأمن بتيارات خارجية المنشأ ، من شأنه تقويض إمكانات الأمن الاقتصادي بالدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.mar

1.1. مفهوم الأمن الاقتصادي كجزء من الأمن الشامل:

لفت برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) في تقريره للعام 1994 الانتباه الى مفهوم الأمن الإنساني، وضرورة توسع مجاله ليشمل [1]: الأمن الاقتصادي ، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الإجتماعي، الأمن السياسي.

أ. مفهوم الأمن الشامل:

تتقارب معاني الأمن اللغوية بمفهومها الاصطلاحي، حيث تلتقي جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة فالأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف [2].

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (سورة قريش: الآيتان 3 و4). فلقد اعتبر القرآن الكريم إشباع هذين النوعين من الحاجات نعمة إلهية أنعم الله سبحانه وتعالى بها على خلقه، ومن الآية الكريمة نلحظ بأن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وبذا يمكن التعبير عن مفهوم الأمن بأنه: تهيئة الظروف المناسبة للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.[3]

وبسبب تطور الحياة وأساليبها استحدثت أسماء كثيرة للأمن مثل : الأمن القومي، الأمن الجماعي، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي، الأمن الغذائي ، الأمن المائي والأمن الفكري وغير ذلك. وبالتالي فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة ، منها[4]: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، والبعد المعنوي أو الايديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات.

ب. تعريف الأمن الاقتصادي:

حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعا لمفهوم الأمن الاقتصادي، وهو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة . وذلك بامتلاك الافراد ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية والتعليم[5].

ويعرف الأمن الاقتصادي الوطني بأنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لانتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد.

مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار، وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي[6].

المنارة للاستشارات
www.mar

وهناك من ربط الأمن الاقتصادي بالتنمية، بحيث كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمدِّ نفسه بما يحتاج إليه، ستزداد درجة مقاومته للمهددات الخارجية بدرجة كبيرة.

فمن التعاريف السابقة يمكن النظر للأمن الاقتصادي بأنه: اتخاذ تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.

2.1. موقع البلدان العربية من الأمن الاقتصادي:

ارتبطت مسيرة الاقتصادات العربية منذ سبعينيات القرن الماضي، بمسيرة البترول في المقام الأول، وقد جمعت البلدان المنتجة للنفط ثروات ضخمة تحسَّن على إثرها مستوى المعيشة والمستوى الصحي والتعليمي. أي تحسن في مؤشرات التنمية البشرية (*)، لكنها تبقى تمثل حالة سمحت بها الوفرة البترولية، وليست عملية تعكس تحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، ما يعني أن خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها يمكن أن تتراجع تحت ضغط تراجع معدلات الإنفاق العام التي تعكس ظاهرة تآكل ريع البترول.

وإذا كان هذا الوضع بالبلدان العربية البترولية، فإن الغير النفطية منها حققت أيضا منافع كبيرة من خلال تقديم خدمات متعلقة بالبترول وتحويلات العاملين في البلدان المنتجة للنفط ، والاستثمارات الآتية من بلدان المنطقة ومداخيل السياحة الإقليمية والمعونات على أنواعها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن مداخيل البترول تشكل قوة دفع رئيسية للأمن الاقتصادي العربي، لكن هذا الأمن المرتبط بتقلبات أسواق البترول كان وما زال رهن ا بتيارات خارجية المنشأ.

أ. الطبيعة الريعية للبلدان العربية النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

عرفت الدول العربية النفطية نموا مرتفعا في السبعينيات وراكد في الثمانينيات وصولا لنمو استثنائي بداية العقد الأول من القرن 21 ، قبل أن تزداد المخاوف من تراجع النمو منذ منتصف عام 2014 ، وهو ما يعكس تقلبات حادة تعصف بسوق البترول.

وباعتبار أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لا تعني الكثير قبل النظر لنصيب الفرد الواحد من النمو، وبالعودة لمراحل الانتعاش والركود للفترة (1980– 2004) لم يسجل نصيب الفرد من النمو الاقتصادي بالمنطقة أي زيادة على الإطلاق.

فوفقا لبيانات البنك الدولي لم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من PIB ال 6.4 % أي أقل من 0.5 % سنوياً، بل تحولت معدلات نمو الدخل الفردي خلال التسعينيات إلى مسار سلبي غالبا، مما يعني أن البلدان العربية

المنارة للاستشارات
www.mar

لم يتحقق فيها تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد لأي فترة طويلة من الزمن حيث ظل يتأرجح بين ارتفاع قياسي وهبوط حاد، وذلك تعبيراً عن اتجاهات الطلب العالمي على البترول الخام وانكماش مستويات أسعاره في السوق العالمية التي تحكمها عوامل خارجية.[7]

وهذا التأرجح يؤكد لنا بأن مصدر الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي متوسط دخل الفرد ببلدان المنطقة لا علاقة له بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي، ولا يعكس تأثير تحولات هيكلية وتغيرات بنائية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية، وإنما اعتمدت مستويات PIB ومتوسطات دخل الفرد في المنطقة دائم ا عًلى استنزاف ثروة طبيعية غير متجددة (البترول) ، واعتمدت على مستويات أسعار صادرات البترول الخام إلى السوق العالمية.

والحقيقة أن هذا السيناريو لم يتغير مع الطفرة البترولية التي حدثت مع مطلع القرن 21 ، حيث ارتفعت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 174.2 دولار للبرميل في تموز/يوليو 2008 ، ما جعل الاقتصادات العربية البترولية تجني إيرادات لم تشهد لها مثيل منذ سبعينيات القرن العشرين. لكن وبسبب أزمة الرهن العقاري) (2008 تم خسارة الكثير من المكاسب في فترة قياسية، ما يعني أنها

أكدت مرة أخرى الطبيعة الريعية للبلدان العربية ، وفشل دول المنطقة لبناء قاعدة إنتاجية بديلة للبترول.

ب. بعض مظاهر انعدام الأمن الاقتصادي العربي:

إن ارتكاز النمو على البترول خلق عددا من مواطن الضعف بالأسس البنيوية للاقتصادات العربية وحوّلها إلى اقتصاد قائم على الاستيراد والخدمات مقابل انكماش لقطاع الزراعة والصناعة، مما نجم عنه وجود بعض المظاهر التي تعكس انعدام الأمن الاقتصادي العربي، وهي:[8]

1- تفاقم مشكلة البطالة : تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، وقد أفاد تقرير قدم لمؤتمر العمل العربي في دورته ال (14) بالقاهرة في سبتمبر 2014 حول " التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل " أن نسبة البطالة ارتفعت لنحو 17 % بالبلدان العربية في 2013 ، خصوصا في ظرف طبعه الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة.

ويستحوذ الشباب على النصيب الأكبر بين صفوف العاطلين بـ 54 %. ، نسبة المتعلمين منهم 27 % ، وتقدر نسبة النساء بـ41 % ، مقابل 23 % بين الرجال [9]، في حين أن دول الخليج فيها أدنى مستويات للبطالة بالعالم العربي، وحتى عبر العالم، إذ لا تتجاوز 3 %.[10]

2- الانتشار المتفاوت للفقر: فرق تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009م)، بين فقر الدخل المعرف بما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلا بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد، وبين الفقر الإنساني والمعرف إضافة لمقياس

المنارة للاستشارات
www.mar

الدخل بأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية كالتعليم والصحة والحرية السياسية[11]. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2014 إلى أن 7.4 % من السكان في الدول العربية يعيشون على أقل من 1.25 دولار [12]. وتتفاوت نسب الفقر بين الدول العربية ، حيث تتفاقم في بعضها لتؤثر على 42 **%** من سكان اليمن، وتزيد نسبته عن 25 **%** بمصر ، وتصل في لبنان حدود 28.6 **%**.

وحتى في بلد نفطي مثل العراق، تبلغ نسبة الفقر، وفقا للبنك الدولي 18.9 **%** ، في حين تصل في الأردن المجاور إلى 14.4 **%**، بينما تنخفض نسبة الفقر في دول مثل تونس والجزائر، بينما في المغرب يمثل عدد الفقراء 15 **%** من السكان.[13]

ولا تزال دول ذات مؤشرات تنمية بشرية عالية مثل الكويت والبحرين والإمارات والسعودية وقطر أقلية مقارنة ببقية الدول العربية.

3- العجز الغذائي: تشير الاحصائيات بأن معظم البلدان العربية تعتبر منطقة عجز غذائي دائم، ولاسيّما في الحبوب والزيوت والمواد الغذائية حيوانية الأصل. فرغم زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع من 45 مليار دولار عام 1995 إلى 125مليار دولار عام 2010،

إلا أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية تناقصت من 9.5 % عام 1995 إلى 6 % عام 2010م[14]. وهذا يعني أن إنتاج وإنتاجية السلع الزراعية في مستويات لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن الغذائي العربي في المدى المنظور.

4- تركّز الثروة في الأقطار النفطية بأيدي فئة قليلة من السكان، إذ تشير الدراسات أن 90 % من الثروة النفطية حصل عليها 20 %من السكان بالدول النفطية، وتوزعت باقي الثروة والبالغة نسبتها 10 % على باقي السكان. أما في الدول غير النفطية فتشير الدراسات إلى أن 20 % من السكان يحصلون على 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين يحصل 80 % على باقي الناتج، أي 50 %.[15]

5- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد، إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي . فالفساد يعرقل النمو الاقتصادي ، ويكرس عدم المساواة، ويلحق أذى بتوزيع الإنفاق العام.

وبالتالي فإن تبني المنهج الاسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، يشكل مدخلا هاما للحفاظ على المكتسبات المحققة بهذه الدول، ومن خلاله يمكن أن تتحاشى مستقبل غامض وسيناريوهات كارثية على كل الأصعدة.

3.1. عوائق تحقيق الأمن الاقتصادي فى الدول العربية ومداخل تحقيقه:

يمكن رصد أهم عوائق تحقيق الأمن الاقتصادي في العالم العربي فيما يلي:[16]

المنارة للاستشارات
www.mar

1- انتشار الحروب والصراعات الأهلية وتزايد أعباءها، والتي فتكت بالمجتمع العربي قبل اقتصاده ، كالحرب على العراق، والوضع بفلسطين ولبنان والسودان والصومال، وكذا النزاعات الداخلية ببعض الدول العربية جراء تداعيات " الربيع العربي" مثل ليبيا وسوريا واليمن.

2- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية (التمايز الاجتماعي) مما انعكس سلبا على التماسك الاجتماعي.

3- إخفاق النظام التعليمي في بناء القدرات المهنية والعلمية، وتدني المستوى التعليمي وتفاقم مشكلة الأمية، وتشير الإحصائيات لما يربو عن 97 مليون أمي بالوطن العربي (27 %) حسب بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم Alecso (الألسكو) لسنة 2013.[17]

4- ضعف أنساق الخدمات الاجتماعية وتدني مستواها بسبب غياب العناصر القيادية المناسبة، ونقص الكفاءة الإدارية، وعدم كفاية إجراءات التدقيق والشؤون المالية، وضآلة قاعدة التمويل والموارد البشرية....

5-نقص التمويل من أجل تكرار المشروعات الناجحة على نطاق أوسع.

6- التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية.

7- خبرة المجتمع المدني المحدودة في تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها.

8- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات، وغياب التنسيق بين الهيئات الحكومية والأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني.

9- خضوع السياسات الاجتماعية لإدارة معالجة الأزمات القصيرة الأمد، بدلًا من استرشادها برؤية بعيدة النظر على المدى الطويل.

10- ارتباط اقتصاديات الدول العربية النفطية بما تدره مصادرها النفطية من ايرادات ، جعلها رهينة بتقلبات أسواق النفط الدولية.

وبالتالي زاد سوء استخدام البترول من اعوجاج التنمية العربية التابعة، وضيّع فرصة تحقيق أمن اقتصادي عربي، لكن الحقيقة أنه ما زالت هناك فرصة يمكن أن تنقل هذه البلدان من المسار الخطر إلى المنعطف الآمن قبل نفاذ الذهب الأسود وفوات الأوان. ترتكز على مداخل:

1- تفعيل آليات الحكم الراشد باعتبار أن ذلك يساعد على مكافحة الفساد والارتقاء بمستويات المعيشة.

2- إصلاح الخلل الإنتاجي، وهذا يتطلب في البداية إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي لصادرات البترول باعتباره إيراداً رأسماليا يَعود للدولة مقابل استنضاب الثورة البترولية وليس إيراداً جارياً، ومن ثم وجوب إعادة استثماره في أصول إنتاجية معمرة من خلال بناء قاعدة اقتصادية بديلة لصادرات البترول الخام مدرّة للدخل، ويستفيد من

المنارة للاستشارات
www.mar

منافعها الجيل الحالي والأجيال القادمة. وتتوقف فرصة ذلك التحول على نمو إرادة مجتمعية والارتقاء بحس المسؤولية في الدولة والمجتمع ، وبما يخدم الجهاد الأكبر (جهاد النفس) والحد من الاستهلاك المفرط.

3- التكامل العربي والذي يشكل إطاراً يحقق لبلدان المنطقة كيانا أقتصاديا وًاجتماعياً قابلاً للتنمية، وكياناً عسكريا وًسياسيا قًادرًا على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي.

4- ويبدو أن الهبوط الأخير في أسعار النفط – من115 دولار للبرميل في حزيران /يونيو 2014 إلى أقل من 50 دولار الآن – سيهدّد الاستقرار بعدد كبير من الدول العربية المنتجة للنفط، وهو ما يستدعي التفكير مليا في سبل تحقيق وتعزيز أمنها الاقتصادي، والبحث عن حلول اقتصادية نابعة من منهجنا الاسلامي . ومن شأن تبني مثل هذه الحلول، أن يشكل مدخلا هاما للحفاظ على المكتسبات المحققة بالدول العربية النفطية، يمكّن من تحاشى مستقبل غامض وسيناريوهات كارثية.

2. المنهج الاسلامي السبيل الأفضل للاستقرار الاقتصادي بالدول العربية النفطية:

إن الاقتصاديات الريعية العربية والتي رهنت تطورها بقطاعات محددة ، وباتت أسيرة النفط، يتحتم عليها التفكير مليا في سبل تحقيق وتعزيز أمنها الاقتصادي، والبحث عن حلول اقتصادية نابعة من منهجنا الاسلامي، كسبيل أفضل لتحقيق استقرار اقتصادي حقيقي.

1.2. رؤية الاسلام للمشكلة التنموية والاقتصادية:

اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو (العمارة) ، واعتبرها عبادة لله تعالى، وجعلها من واجبات الاستخلاف.

قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: 61).

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الاسلام بأنها : مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعا لحاجات المجتمع الانسانى الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله تعالى [18].

إن المفهوم الاسلامي للتنمية هو مفهوم متكامل يعكس عظمة الاسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع تفهم وادراك الواعيين لطبيعة البشر، فالاسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية.[19]

ويتحدد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي[20] :

1- أن له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب الروحية والمادية معا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة قي تناسق تام وتناغم.

2- الجهد التنموي يهتم بالإنسان ، فالتنمية موجهة له ولترقية حياته المادية واجتماعية والثقافية والبيئية.

3- الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع المتكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

المنارة للاستشارات
www.man

4- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية وهذا مبتغى التنمية في بعدها التطبيقي.

5- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد، ويسعى الإسلام إلى إحداث التوازن بينها.

فللتنمية في الإسلام أهداف وعناصر وأعمدة تقوم عليها، ولها ضوابط وآليات. فالأمن من الجوع والخوف هما عنصران أساسيان في أهداف التنمية المستدامة، وحالتا الجوع والخوف على نقيضي حالتا الترف والغفلة اللتين يكرههما الإسلام ويعتبرهما أصل الداء في كل مجتمع.

وتنطلق رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية من خلال رؤيته للمشكلة نفسها، فهو لا يربطها بنقص الموارد أو بخل الطبيعة كما يرى الفكر الرأسمالي، لأن الله قد سخر الموارد وهي تحت الطلب أينما يطلبها الإنسان يجد حاجته منها . بل يرى أن المشكلة الاقتصادية في ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بالنعم التي وهبها الله له، قال تعالى :﴿ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوه وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ الله لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ (ابراهيم: 34) ، فهذه الآية تقرر أن الله قد وفر للإنسان الموارد الكافية لسد حاجته المادية ولكن الإنسان هو من ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له وذلك بظلمه لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية.

ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع ، كما يتجسد كفرانه للنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها، وهو ما يعود سلبا على تحقيق الأمن الاقتصادي.

2.2. دواعي تبني المنهج الاسلامي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدول العربية النفطية:

ترجع دواعي تبني المنهج الاسلامي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدول العربية النفطية إلى ما يلي:[21]

- أن أنظمة الحكم في العالم العربي تعاني من أزمة حادة في تحديد هويتها ومصادر التشريع فيها ، فهي تعلن في دساتيرها أن الاسلام هو دين الدولة ، وأنه مصدر رئيسي للتشريع ، إلا أن القوانين المنبثقة عن هذه الدساتير تخالف أحيانا ما جاء في القرآن ، وإن أخذ ببعضها لا يعمل به أو يطبق.

- أن الدول العربية تمتلك ثروات اقتصادية هائلة ومنها النفط ، ويمثل احتياطي الدول العربية منه في عام 2013 نحو 55.8 % من الاحتياطي العالمي البالغ 1277.7 مليار برميل.[22]

ورغم ما تتوفر عليه من موارد مادية وبشرية وخبرات وكفاءات، لا تزال معظم الدول العربية في مراتب تنموية متأخرة وتتبع غيرها للحصول على احتياجاتها مما سينعكس سلبا على أمنها الاقتصادي.

- أن إصلاح النظام الاقتصادي إصلاحا حقيقيا يبدأ من القمة، وذلك بتحديد مصدر الفكر والتشريع تحديدا واضحا يزيل كل غموض ولبس، ويفصل بين التشريع الإلهي والتشريع الوضعي، بدءا بالكشف عن أسس النظام الاقتصادي الاسلامي في القرآن والسنة، ومن ثم سن قوانين واجراءات مستمدة منه.

المنارة للاستشارات
www.mar

ولذلك فتبني منهج الاقتصاد الإسلامي في تسيير الأوضاع الاقتصادية يعد ضرورة ملحة لإعادة بناء القيم وتشكيل السلوكيات المرغوبة ولتتفق مع مقاصد الشريعة، بما يؤدي لسيادة الأمن والاستقرار.

– أن الاسلام يوفر أفضل مستوى للأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبالعودة للماضي الإسلامي ومقارنته بالحاضر البشري اليوم، وعند تقصي المبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي الذي يرعى شؤون الناس أفضل رعاية لوجدنا الإسلام كأفضل نموذج للنظام الذي يحقق للبشرية أعلى مستوى من الأمن الشامل.

3.2. قراءة لمفهوم الأمن الاقتصادي في المنهج الاسلامي:

إن الإسلام كتشريع اقتصادي الهي صالح لكل زمان ومكان، جاء منذ البداية مقرراً المساواة الفعلية، وضمان حد الكفاية أو الغنى لكل مواطن، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ومبدأ الملكية المزدوجة الخاصة والعامة ومبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما أن الإسلام يعمل على المواءمة بين التناقضات الموجودة في الحياة ، فهي في نظره كما خلقها وأرادها الله تعالى كالسالب والموجب للتعاون والتكامل لا للتصارع والامتثال.[23]

ولقد اهتم الإسلام بالأمن غاية الاهتمام واعتبره هدفاً لذاته فلقد دعا القرآن الكريم بشكل صريح وفي آيات كثيرة إلى المحافظة على الأمن بكافة جوانبه، وفي السنة النبوية تأكيد على ذلك.

إن مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم يؤخذ استنتاجا من مجمل الآيات التي دلت عليه، فنجد القرآن يغاير بين الأمن وبين احتياجات الإنسان الضرورية الداعية لاستقراره كالأكل والشرب، على اعتبار أن هذه الحاجيات لا تتأتى إلا بحصول الأمن لضمان استمرار وصولها واستمرار الاستقرار، قال تعالى :﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِالله

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (البقرة: 126).

كما أن القرآن الكريم بين أن نعمة الاستقرار والطمأنينة تأتي من توفر الموارد التي تحفظ النفس وتلبي الضروريات والحاجيات، كما في قوله تعالى :﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ (طه : 118، 119). فإنه لما نفى عنه الجوع والعري أفاد ثبوت الشبع والاكتساء له، كما أن نفي الظمأ يستلزم حصول الريّ ووجود المسكن الذي يدفع عنه مشقة التعرض للشمس.

وتؤكد الأحاديث النبوية ما تقدم ، بقوله ﷺ : « من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها» [24]، وفي هذا الحديث بيان لأنواع الأمن النفسي والصحي والغذائي.

المنارة للاستشارات
www.mar

ومنه نرى بأن مفهوم الأمن الاقتصادي في الاسلام : هو تأمين الموارد والاحتياجات والمستلزمات التي تحقق الأمن والاستقرار وتحفظ النفس، وتأمين وسائلها وطرق وصولها، وهذا جزء من المفهوم العام للأمن في القرآن الكريم الذي يحقق أمن الضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والعرض والمال).

3. أهم مصادر الأمن الاقتصادي في المنهج الإسلامي:

تختلف مصادر المنهج الاسلامي عن نظيراتها في الاقتصاد الوضعي ، وذلك لانبثاقها عن العقيدة الاسلامية ، والتي تغاير العقائد الأخرى في نظرتها للاقتصاد وتداول الثروة ومصادر تحقيق الأمن الاقتصادي، وهي مصادر اقتصادية واجتماعية وإدارية.. الخ.

1.3. المصادر الاقتصادية:

يعالج النظام الاقتصادي الاسلامي الملكية والتوزيع، وينظر للانتاج وأساليبه كعلم بشري ، ويعتمد على المصادر التالية[25]:

أ. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تطور الاهتمام التنموي المعاصر من بعده الاقتصادي ليشمل أبعادا اجتماعية وبيئية ، ضمن ما يعرف بالتنمية المستدامة، كمفهوم ظهر رسميا سنة 1987م في تقرير "مستقبلنا المشترك" ، واستخدم للتعبير عن تحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية[26]. ولعل في قصة سيدنا يوسف – عليه السلام – النصيب الأوفى في شرح سياسات التنمية الاقتصادية، وتسليط الضوء على أنواعها وأساليبها ، كما حكاها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ (يوسف: 43) . فقد أرسى سيدنا يوسف لملك مصر موازنة تخطيطية توافرت لها الأصول العلمية والعملية وازن فيها الانتاج الزراعي (الايرادات) والنفقات الاستهلاكية بهدف مواجهة المخاطر المحتملة من المجاعة المتوقعة ، قال تعالى :﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إلا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُون ﴾ (يوسف: 47-49) ، وهي آيات مباركات تحوي مشروع له ثلاث مراحل، وخطة تستهدف المجتمع بأسره ، بالاعتماد على موازنة توافر لها مبدأ توفير الحوافز ومبدأ الواقعية في الأهداف وتناسبها مع الإمكانات.

ب. ربط النقود بالذهب والفضة:

تعتمد المعاملات في الاسلام على الذهب والفضة نقدا، وترتبط به الأحكام الشرعية كالزكاة والربا، والدية، وأحكام الصرف، وحد السرقة، والكنز ، وذلك في قوله تعالى :﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ الله فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة: 34).

المنارة للاستشارات
www.mar

وقد ساهم الفكر الاقتصادي في إيضاح مدى أهمية ارتباط النقود بالذهب والفضة، واعتماد النقود النائبة، وما يؤدي إليه اتباع هذه السياسة من نتائج إيجابية، أهمها منع حدوث التضخم الذي يعتبر حلقة رئيسية في سلسلة الاختلال الاقتصادي [27].

ج. إباحة المعاملات والتجارة التي يحتاجها الناس:

في المنهج الاسلامي أباح القرآن الكريم العديد من المعاملات التجارية ، ووسائل الكسب،وفصلت ذلك السنة النبوية، ومن أهمها[28]:

البيع، السلم ، الرهن ، الصلح، الإجارة ، إباحة الطيبات (الصيد ، تملك النعم ، تسخير الحيوانات) ، الجعالة ، الكفالة ، القرعة ، الشركة ، الوديعة ، الوكالة ، الهبة ، القسمة ، الاقرار .

د. توفير ودعم مصادر التمويل الإسلامي:

إن قطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة ، فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية ، ووسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين، ومن ثم الاسهام في تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أنه يتميز بأنه:

1- بديل يقوم على أسس الشريعة الاسلامية، ويساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية.

2- يقوم على الاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها ، أو القيام بتمويلها، وذلك بهدف إقامة مشروعات انمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا، مما يساهم في توسيع الطاقة الانتاجية في مختلف القطاعات، ويؤدي إلى دفع عملية التنمية.

3- يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين.

4- يوفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح المناسب.

5- يحقق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتنويع مآلات الاستثمار وشمولها لعدة قطاعات انتاجية، وانتشارها اللامركزي.

6- يعتمد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل.

7- يحفز الطلب : فلا يشترط في عدد من صيغ التمويل الإسلامي توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال.

المنارة للاستشارات
www.mar

8- القضاء على الفقر، فالتمويل الاسلامي يوفر المجال واسعا أمام أصحاب المهارات للابداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال، مما سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ويحد من الفقر.

9- القضاء على البطالة، من خلال استغلال الموارد المالية ، وتحقيق التكامل بين الخبرات ورأس المال.[29]

وتبدو أهمية أدوات التمويل الإسلامي، في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع، إضافة إلى حرص التمويل الإسلامي على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقة وعلى رفض اعتبار النقود أرصدة في حد ذاتها.

وتضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته، أهمها:

ضابط المشروعية الحلال، ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية، ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز، ضابط التوثيق لحفظ الحقوق، ضابط أداء حق لله في المال وهو الزكاة.

هـ. الحث على العمل وتقديم الخدمات:

إن الأمن الاقتصادي مرتبط أيضا بالعمل، ففي المنهج الاسلامي أساليب متعددة في استنهاض الهمم واستغلال الطاقات العاملة والعقول المفكرة ، والعمل الصالح في الاسلام لا يعني العبادات وحدها، وإنما يشمل كل عمل نافع للفرد والمجتمع، بما فيه عمارة الأرض وإحياءها، وهو ما يعبر عنه بجهود التنمية.حيث تبذل الدولة جهودا في تأمين حاجة الناس من جهة، وإشعار الناس بالقناعة بالعدل من جهة أخرى.

2.3. المصادر العسكرية:

رفع الإسلام راية السلام منذ ظهوره، ولم يعلن حربا إلا إذا كان قد دُفع إليها دفعاً، فالسلام في الأرض هو هدفه ودعوته، ورسالته، ولم تكن حروبه في الواقع إلا وسيلة لإقرار هذا السلام في الأرض.

وقد شرع لله الجهاد في الاسلام، وخاصة عندما يعتدى على أراضي المسلمين، فقال جل شأنه: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَ آخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ (الأنفال: 60). فالإعداد المأمور به عام يدخل فيه الجانب الفكري والعلمي والعسكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبما يوفر الأمن للجميع ويقوي على حفظ الحق وصيانة العهد ونصرة المظلوم وحجز الظالم عن ظلمه.[30]

وطبيعة الجهاد وما يترتب عليه في حال النصر ، يوفر مصادر للتمويل ، من أهمها: الغنيمة والفيئ.[31]

ويؤكد الواقع بأن الاستقرار الأمني والعسكري لدولة ما ، سبب رئيسي في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.mar

3.3. المصادر الاجتماعية:

إن الفكر الاقتصادي الحديث يتبنى المادية البحتة في حساب الكميات، وإغفال أي عامل آخر، فمثلا يرى بأن زيادة عدد السكان تؤدي إلى نقصان متوسط دخل الفرد، بينما الفكر الاقتصادي الاسلامي فيرتبط بعقيدة تُميزها مفاهيم وحقائق ، تتنافى – أحيانا –مع الفكر الاقتصادي المجرد عن العقيدة. فالزواج والانجاب مثلا – مع ثبات الدخل – من عوامل نقصان متوسط دخل الفرد في الفكر الاقتصادي المعاصر ، أما في الفكر الاقتصادي الاسلامي فإن الأمر يحتاج إلى بعض الايضاح.

فبالنسبة للزواج مثلا ، نجد في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْكِحُوا الأيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ الله مِنْ فَضْلِهِ والله وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (النور:32)، فلا يعني أن الزواج سبب للغنى كما يدل ظاهرها ، بل جاءت الآية لنقض المفهوم الخاطئ بأن الزواج سبب الفقر، والصحيح هو عدم ارتباط الزواج بالفقر. وأنه لا يمنع من الغنى، أو أن المقصود هو غنى النفس الذي يجعلها ترضى بالقليل.[32]

4.3. المصادر الادارية:

إن أبسط تعريف للإدارة على أنها انجاز الأعمال من خلال الآخرين، من خلال تأدية وظائف وأدوار، وبالاستناد إلى مبادئ وأسس ومقومات ، قد أشار القرآن الكريم إلى بعض منها ، تاركا للعقل والخبرة البشرية اكتشاف المزيد منها واجراء التعديلات اللازمة عليها بما يحقق المصلحة[33]. ولعل في قصة يوسف عليه السلام جانب من هذه المقومات، قال تعالى : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ (يوسف: 47-49). حيث نجد العديد من مبادئ ووظائف العمل الاداري، ومنها: التخطيط، التنظيم ، المتابعة والإشراف، التوجيه والقيادة ، الفعالية، الاحصاء وجمع المعلومات، الرقابة والمعلومات المرتدة ، العدالة.

5.3. المصادر الروحية:

من وجهة نظر علماء ومفكري الاقتصاد الحديث أن لا علاقة للجانب الروحي بالأمن الاقتصادي، وفي الحقيقة نجد أن مثل تلك المصادر تساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، كما في الاستغفار والشكر.

فالاستغفار شعور قلبي بالتوبة والندم على فعل المعاصي، يورث إقلاعا عنها وعزما بعدم الرجوع لها، والشكر هو اعتراف بأن لله هو المنعم والمتفضل، ويستوجب إقرارا باللسان بأن يحمد الله، وعملا بالجوارح، بأن تستعمل نعم لله في طاعته، ولا يستعان بها على معصيته[34].

فمتى ما حصل ذلك الشكر، استحق الشاكر نعمة لله العاجلة في الدنيا ببسط الرزق وسعته، لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد ﴾ (ابراهيم :07). وعاقبة الكفران بالنعم ، ورد

المنارة للاستشارات
www.mar

في قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ الله مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَان فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل: 112).

6.3. تصحيح المفاهيم الخاطئة:

إذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية تسعى لتعبئة أتباعها فكريا، فمن باب أولى أن يقوم النظام الاقتصادي الاسلامي بنفس الدور، نظرا لتأثير الفكر على درجة فهم الواقع، والقبول به، ودعوة الغير إلى حمل هذا الفكر . وزيادة على أنه مضمون النجاح – عند أصحابه على الأقل – لأنه رباني المصدر يلاءم حاجة الانسان الحقيقية ، حيث شرعه لله سبحانه وتعالى من أجل راحة الانسان واستقامة حياته.

وفي هذا الصدد نجد في القرآن مجموعة من الحقائق ، تخص الجوانب التالية :[35]

1- مفهوم أن الرزق بيد لله ، فالله سبحانه ضمن الرزق لجميع المخلوقات على الأرض، في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَابَّة فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى الله رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (هود: 06). وهو ما سيشكل مصدرا للطمأنينة، وعدم تهافت في السعي.

2- ضرر البخل والشح ، فالانسان فُطر على حب التملك ، وعدم الرغبة في إعطاء الغير هبة دون مقابل، ولم ينكر القرآن وجود هذه الغريزة ، وإنما جاء ليهذبها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع المسلم، وذلك بالحث على الانفاق في وجوه الخير المختلفة ، والوعد بالثواب الجزيل على هذا السلوك، وبالمقابل ذم البخل والشح ورتب على ذلك عددا من العقوبات في الدنيا والآخرة.

3- خلافة الانسان على المال دون تملك حقيقي، مما يساعد على ترك البخل والشح ، فعلى الانسان أن يعلم حقيقة ملكيته للمال ، ومدى الصلاحيات المخولة إليه في التصرف فيه ، فالمال تعود ملكيته لله ، أما الانسان فهو مستخلف على هذا المال من قبل لله ، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿ آمِنُوا بِالله ورَسُوله وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيه ﴾ (الحديد: 07).

4- مناقشة مبدأ الندرة، فالأنظمة الاقتصادية تتفق على أن هناك مشكلة اقتصادية، وأن هذه المشكلة تحتاج إلى حل ، ولكن الخلاف في تحديد هذه المشكلة، ومن ثم في كيفية علاجها. فإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يعتقد أن المشكلة في التناقض بين شكل الانتاج وعلاقات التوزيع ، والحل يكمن في التوفيق بينهما عن طريق التخطيط المركزي للاقتصاد الكلي. وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي يعتقد أن المشكلة في الندرة النسبية، والحل في توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة. فإن طبيعة المشكلة في الاقتصاد الاسلامي هي في الانسان نفسه، وعدم استغلاله لثروات الكون وموارده، وظلمه لأخيه الانسان، فالكون وفير بالموارد والثروات. قال تعالى: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُل مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ الله لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ (ابراهيم: 35). وبذلك فالحقيقة لا وجود لندرة في الموارد،

المنارة للاستشارات
www.mar

لا مطلقة ولا نسبية، ويصرح القرآن الكريم بأن المشكلة الاقتصادية هي كفر الانسان بالنعمة وإهماله استثمار الطبيعة، وغياب العدالة في التوزيع.

وعموما فإن مصادر تحقيق الأمن الاقتصادي في الاسلام على نوعين: الأول تشترك فيه الأنظمة الاقتصادية، ويشمل مصادر اقتصادية وعسكرية وإدارية بأبعادها المختلفة. أما النوع الثاني، فهو ما انفرد به القرآن الكريم، ويشمل المصادر الاجتماعية والروحية، كما يشمل تصحيح المفاهيم وترسيخ العقيدة بأن لله هو الرزاق وأن الانسان مستخلف على المال.

4. المحافظة على الأمن الاقتصادي من دعائم المنهج الاسلامي:

بعد تحديد المصادر التي يؤدي الاعتماد عليها إلى تحقيق الأمن الاقتصادي ، تأتي خطوة المحافظة على هذا الأمن واستمراريته ومنعه من الزوال . وهناك أساليب كثيرة ومتنوعة لتحقيق ذلك ، وتشمل[36] :

1.4. الوعظ بقصص الأمم السابقة:

والتي تحوي عديد من الدروس والمواعظ، وقد ساقها القرآن لحكمة أوضحها لله بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُوْلِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف:111)، فلله سبحانه وتعالى سنن كونية تحصل متى حصلت أسبابها، وأصحاب العقول الراجحة يتعظون بما ورد بهذه القصص.

وفي موضوع الأمن الاقتصادي، ساق القرآن مجموعة من هذه الدروس، يعلمنا منها بأن المعصية والبعد عن منهج الله يؤدي إلى وقوع العذاب (قصة قارون)[37] ، أو مصادرة النعمة (قصة صاحب الجنتين) [38]، أو انقاصها على الأقل (قصة آدم وحواء عليهما السلام)[39].

2.4. توثيق المعاملات وضبطها:

بالاضافة إلى وجوب أداء الأمانات إلى أهلها وترك الخيانة ، جاء القرآن بضوابط أخرى تكفل إيصال الحقوق لأصحابها وأداء الواجبات المطلوبة منهم ، وتتمثل فيما يلي[40]: كتابة الدين، الاشهاد عند التبايع، أخذ الحق والمعاملة بالمثل ، تحريم شهادة الزور، تحريم كتمان الشهادة ، تحريم الأيمان الكاذبة والنهي عن المبالغة في الأيمان الصادقة ، الوصية. كما ورد في حديث النبي صلى لله عليه وسلم: « ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده».

3.4. اعتماد الخطاب الأخلاقي:

جاء في دعوة القرآن الكريم لأصحاب الحقوق الشرعية أن يتلطفوا في طلب حقوقهم، وأن يعاملوا من عليه الحق معاملة حسنة، مراعين بذلك مدى قدرته على أداء الحق، ومراعاة البعد الاجتماعي للموضوع، وبما يزيد من المودة في المجتمع المسلم.

المنارة للاستشارات
www.mar

وعلى سبيل المثال تظهر الدعوة إلى حسن التعامل في موضوع الدين، فقد حث القرآن على إعطاء المدين مهلة إذا كان لا يستطيع الأداء، وهذا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 280) .

فمن حق الدائن أن يطالب بدينه ، إلا أن الأخلاق الحسنة تستدعي أن يمهل المدين حتى يستطيع الأداء ، ويكف عن المطالبة والإلحاح في الحصول على ماله . وإذا أراد الدائن أن يرتقي في السلم الأخلاقي، فالمجال مفتوح بأن يسامح المدين ويبرئه من دينه ، وذلك خير للدائن ان كان يعلم ثواب ما أعده الله سبحانه وتعالى للمتصدقين.[41]

4.4. إيقاع العقوبة على المخالفين:

إن العقوبة هي النتيجة الطبيعية للمخالفة والعصيان، كما أن المكافأة هي نتيجة الالتزام والطاعة. والعقاب بنوعيه الدنيوي والأخروي وسيلة لردع من لا يجدي الوعظ والارشاد معهم نفعا، وحملهم على الالتزام بالقيم والتعاليم . فمثلا حد عقوبة السرقة قطع يد السارق،

وتطبق في ظل شروط ذكرها الفقهاء. وعقوبة قطع الطريق أو ترويع الناس وقتل الآمنين وترويعهم وأخذ أموالهم بدون وجه حق ، تصل لحد القتل والصلب لمن سرق وقتل ، والنفي لمن أخاف غيره دون قتل أو سرقة [42].

5.4. منع بعض المعاملات:

وذلك إما لضرر هذه المعاملات على البناء الااقتصادي كالربا والقمار، وإما سدا لذريعة اتلاف المال كضبط تصرفات السفيه والرشوة وأكل السحت ، وإما حرصا على احترام الشعائر الدينية وأداء العبادات في وقتها بخشوع وتفكر، كمنع البيع وقت صلاة الجمعة[43].

وباستعراض العناصر السابقة يمكن الخروج بنتيجتين هامتين:

1- عدم رغبة التشريع التركيز على العقوبة الدنيوية، فالسرقة وقطع الطريق فقط هما الجريمتان المنصوص على عقوبة فعلهما دنيويا، واللتان تمثلان سدس المعاملات المنهي عنها، حيث بلغت في القرآن الكريم اثنتا عشرة معاملة .ولا يعني ذلك عدم جواز ترتب عقوبة على البقية ، فلولي الأمر أن يقرر ما يراه محققا للمصلحة العامة من العقوبات التعزيرية.

2- دعوة الاسلام أتباعه إلى تعميق مفهوم الرقابة الذاتية واستشعار التقوى، فكثرة الحديث عن قصص الأمم السابقة وأن السنة الكونية ماضية في هذه الأمة، والدعوة إلى فعل المندوبات في توثيق المعاملات وضبطها، وإلى التنافس في حسن الخلق عند التعامل المالي، كل ذلك يدعو إلى التعلق بالآخرة والرجاء فيما عند الله ، فثواب الآخرة أعظم من ثواب الدنيا، وكذلك العذاب.

ومما سبق نستنتج بأن المنهج الاسلامي في المحافظة على الأمن الاقتصادي هو منهج تربوي أخلاقي.

المنارة للاستشارات
www.mar

الخاتمة:

يهدف الأمن الاقتصادي إلى توفير أسباب العيش الكريم ، والعمل على تحسين ظروف المعيشة، وتحقيق ذلك في الدول العربية النفطية رهن بما تدره مصادرها النفطية من ايرادات رهينة بتقلبات أسواق البترول. وهذا ما ضيع على الدول العربية فرصة تحقيق أمن اقتصادي مستدام، لكن الحقيقة أنه ما زالت لديها فرصة الانتقال من المسار الخطر إلى المنعطف الآمن من خلال التمسك بالمنهج الاقتصادي الاسلامي.

وبناء على ما تمت دراسته قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– أن المفهوم الشامل للأمن، يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة، وله عدد من الأبعاد، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد المعنوي أو الاعتقادي، البعد البيئي.

– أن تحليل مكامن الضعف في مسيرة الاقتصاد العربي بصراحة وموضوعية يجب أن لا يشكل نظرة تشاؤمية بل عكس ذلك فهو يشكل ركيزة لتصحيح الوضع الحالي على أسس من الموضوعية العلمية.

– أن مفهوم الأمن الاقتصادي في الاسلام :هو تأمين الموارد والاحتياجات والمستلزمات التي تحقق الأمن والاستقرار وتحفظ النفس، وتأمين وسائلها وطرق وصولها.

– أن مصادر تحقيق الأمن الاقتصادي في الاسلام على نوعين، الأول تشترك فيه الأنظمة الاقتصادية، ويشمل : مصادر اقتصادية، مصادر عسكرية وأخرى إدارية بأبعادها المختلفة .أما النوع الثاني، فهو ما انفرد به القرآن ، ويشمل المصادر الاجتماعية ، والمصادر الروحية، كما يشمل تصحيح المفاهيم وترسيخ العقيدة بأن الله هو الرزاق وأن الانسان مستخلف على المال.

– إن مصادر الأمن الاقتصادي في الاسلام لها أثر كبير في تحقيق الطمأنينة في النفوس، والبعد عن التهافت على المادة والتفاني في جمعها، والذي غالبا ما يكون على حساب المبادئ والقيم.

– أن المنهج الاسلامي في المحافظة على الأمن الاقتصادي هو في الأساس منهج تربوي أخلاقي.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ، تم صياغة جملة من التوصيات كالتالي:

– ضرورة وضع سقوف متحركة لطموحاتنا المشروعة بالحد الأدنى من المرونة الواقعية، تؤكد على واجب التمسك بالثوابت الدينية والوطنية.

– الانطلاق من مبدأ دعنا نصنع مستقبلنا بالاعتماد على أنفسنا والتمسك بقيمنا ولا ندع غيرنا يخطط لنا ويصنع لنا مستقبلنا، أي الحفاظ على استقلالية قراراتنا الاقتصادية.

– تدريس الاقتصاد الاسلامي لطلبة المدارس والجامعات لاستنباط مزيد من مصادر الأمن الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.mar

– دعم مسيرة التكامل العربي والذي يشكل إطاراً يحقق لبلدان المنطقة كيانا أقتصاديا وًاجتماعياً قابلاً للتنمية، وكيانا عًسكريا وًسياسيا قًادراً على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي.

قائمة المراجع

* القرآن الكريم.

1- ابن عربي، أبو بكر محمد بن عبد الله ، أحكام القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة ، ج.1، بيروت.

2- الجميلي، حميد (2013)، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن.

3- المقدسي، محمد بن عبد الله بن قدامة (1998)، مختصر منهاج القاصدين، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان.

4- المقدسي ، محمد بن عبد الله بن قدامة (1981)، المغني ، ج 9 ، مكتبة الرياض الحديثة .

5- النووي ، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي ، روضة الطالبين ، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ج 5 ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

6- القرطبي ، أبو عبد الله محمد (1993) ، الجامع لأحكام القرآن ، ج 12 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

7- عرفات ، التهامي ابراهيم (1991) ، النقود والبنوك ، مكتبة النصر ، طبعة جامعة القاهرة .

8- طيب ، أسامة بن صادق (2006) ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج
الإعلامي ، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

9- معن ، خالد عبد لله القضاة (1996) ، منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة اليرموك- الأردن.

10- القليطي ، سعيد على حسن (2007) ، " التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية " ، مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطنى ، 21- 24 ذي القعدة 1428هـ/ 1- 4 ديسمبر 2007م ، الرياض.

11- بوثلجة، عبد الناصر وبورحلة، ميلود (2012) ، " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) ، الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة- الجزائر، يومي 3 و 4 ديسمبر 2012.

12- حوتية ، عمر والسلومي، عبد العزيز (2014) ، " فرص الاقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجربتين الماليزية والسعودية"، الملتقى الدولي : تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 8 و 9 ديسمبر 2014 ، جامعة الجزائر 3 – الجزائر.

13- حوتية ، عمر (2015) ، " تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العامة كمدخل للتنمية المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع الاشارة إلى نماذج عالمية)" ، المؤتمر الثاني "MENAPAR " بعنوان: "دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، معهد الإدارة العامة بتونس ، 6- 9 أكتوبر 2015م.

المنارة للاستشارات
www.mar

14- غياط ، شريف ومهري ، عبد المالك (2013) ، " مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته : دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس بتونس ، الفترة 27 – 2013/06/29.

15- الزازية، ستيتي (2015)، " الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 432/ 2015 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

16- حوتية ، عمر (2014) ،" دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية " اقرأ " لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن"، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أدرار – الجزائر ، العدد 2014/03.

17- عَلّو ، أحمد (2008) ، التنمية البشرية في القرن 21 بين أخطار الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة الجيش، العدد 276 ، لبنان.

18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، نيويورك.

19- تقرير التنمية البشرية 2014 ، " المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك.

20- تقرير التنمية البشرية 2015، " التنمية في كل عمل "، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك.

21- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك OAPEC " (2014)، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت .

22- تصريح المدير العام لمنظمة العمل العربية ، جريدة الجزائر نيوز ، الأحد 14 أبريل 2013 .

23- منظمة العمل العربية (2014) ، " ارتفاع البطالة إلى 20 مليون شخص" ، جريدة الحياة ، بتاريخ 16 سبتمبر2014 .

24- الأسرج ، حسين عبد المطلب ، دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، متاح على الموقع: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/309.

25- الأسرج ، حسين عبد المطلب (2012)، دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، منتدى التمويل الاسلامي، متاح على الموقع: http://islamfin.go-forum.net/t4202-topic

26- البلدان العربية واليوم العالمي للفقر ، موقع قناة العربية:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/10/23/.html

27- المقطري، عقيل بن محمد (2015)، الأمن في الإسلام ، متاح على الموقع: http://almaqtari.net/?p=5656.

28- العلي ، السيد عبد الله (2009) ، الأمن الاقتصادي في القرآن ، الموقع:
http://www.ruqayah.net/subject.php?id=406.

29- عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن محبوب، التخطيط والتنمية في الاسلام، متاح على الموقع : http://uqu.edu.sa/.

30- عربان ، حسن محمد ماشا ، رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية ، متاح على الموقع: iefpedia.com/.

الهوامش

[1] عَلّو ، أحمد (2008) ، التنمية البشرية في القرن 21 بين أخطار الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة الجيش، العدد 276 ، لبنان.

[2] المقطري، عقيل بن محمد (2015)، الأمن في الإسلام ، متاح على الموقع: http://almaqtari.net/?p=5656.

المنارة للاستشارات
www.mar

[3] الأسرج ، حسين عبد المطلب (2012)، دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، منتدى التمويل الاسلامي، متاح على الموقع: http://islamfin.go-forum.net/t4202-topic

[4] العلي ، السيد عبد الله (2009) ، الأمن الاقتصادي في القرآن ، الموقع:
http://www.ruqayah.net/subject.php?id=406.

[5] القليطي ، سعيد على حسن (2007) ، " التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية " ، مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطنى ، 21- 24 ذي القعدة 1428هـ/ 1- 4 ديسمبر 2007م ، الرياض.

[6] الأسرج ، حسين عبد المطلب (2012)، مرجع سابق.

[*] استثمرت الدول العربية النفطية جزء هام من مداخيلها في مجالات التنمية البشرية، وتصدرت باقي الدول العربية، فوفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2014 جاءت قطر في المرتبة الأولى عربيا واحتلت المركز 32 عالميا، تلتها السعودية (المركز 39)، ثم الامارات (41)، ثم البحرين (45)، الكويت (48)، وليبيا (55)، عمان (52)، لبنان (67)، الاردن (80)، الجزائر (83)، تونس (96)، مصر (108)، فلسطين (113)، العراق (121)، المغرب (126) ، سوريا (134)، موريتانيا (156)، اليمن (160)، السودان (167). أنظر: تقرير التنمية البشرية 2015، " التنمية في كل عمل "، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك.

[7] الزازية، ستيتي (2015)، " الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 432/ 2015 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

[8] حوتية ، عمر والسلومي، عبد العزيز (2014) ، " فرص الاقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجربتين الماليزية والسعودية"، الملتقى الدولي : تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 8 و 9 ديسمبر 2014 ، جامعة الجزائر 3 – الجزائر.

[9] منظمة العمل العربية (2014) ، " ارتفاع البطالة إلى 20 مليون شخص" ، جريدة الحياة ، بتاريخ 16 سبتمبر2014 .

[10] تصريح المدير العام لمنظمة العمل العربية ، جريدة الجزائر نيوز ، الأحد 14 أبريل 2013 .

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، نيويورك، ، ص.11 .

[12] تقرير التنمية البشرية 2014 ، " المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك.

[13] البلدان العربية واليوم العالمي للفقر ، موقع قناة العربية:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/10/23/.html

[14] الجميلي، حميد (2013)، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ص 752.

[15] غياط ، شريف ومهري ، عبد المالك (2013) ، " مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته : دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس بتونس ، الفترة 27 – 2013/06/29، ص6.

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، نيويورك، ص117.

المنارة للاستشارات
www.mar

[17] حوتية ، عمر (2014) ،" دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية " اقرأ " لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن"، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أدرار – الجزائر ، العدد 2014/03.

[18] عربان ، حسن محمد ماشا ، رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية ، متاح على الموقع: /iefpedia.com

[19] بوثلجة، عبد الناصر وبورحلة، ميلود (2012) ، " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) ، الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة- الجزائر، يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص4.

[20] طيب ، أسامة بن صادق (2006) ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج

الإعلامي ، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، ص ص: 60، 61.

[21] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة اليرموك- الأردن.

[22] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك OAPEC " (2014)، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت ، ص3.

[23] عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن محبوب، التخطيط والتنمية في الاسلام، متاح على الموقع : http://uqu.edu.sa/.

[24] رواه الترمذي وقال حديث حسن مرفوعا

[25] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق.

[26] حوتية ، عمر (2015) ، " تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العامة كمدخل للتنمية المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع الاشارة إلى نماذج عالمية)" ، المؤتمر الثاني "MENAPAR " بعنوان: "دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، معهد الإدارة العامة بتونس ، 6- 9 أكتوبر 2015م.

[27] عرفات ، التهامي ابراهيم (1991) ، النقود والبنوك ، مكتبة النصر ، طبعة جامعة القاهرة ، ص42.

[28] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق.

[29] الأسرج ، حسين عبد المطلب ، دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، متاح على الموقع: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/309.

[30] المقطري، عقيل بن محمد (2015)، مرجع سابق.

[31] أنظر : النووي ، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي ، روضة الطالبين ، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ج 5 ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ص: 323- 327.

[32] أنظر: القرطبي ، أبو عبد الله محمد (1993) ، الجامع لأحكام القرآن ، ج 12 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص: 239.

[33] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق، ص41.

[34] المقدسي، محمد بن عبد الله بن قدامة (1998)، مختصر منهاج القاصدين، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان، ص 263.

[35] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق.

[36] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق ، ص60.

المنارة للاستشارات
www.mar

[37] أنظر: ما ورد في سورة القصص: الآيات 76– 82.

[38] أنظر: ما ورد في سورة الكهف : الآيات 32– 44.

[39] أنظر: ما ورد في سورة البقرة : الآيات 35– 36 ،كما وردت القصة في سورتي طه والأعراف.

[40] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق ، ص60.

[41] أنظر : ابن عربي، أبو بكر محمد بن عبد الله ، أحكام القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة ، ، ج.1، بيروت ، ص 245.

[42] المقدسي ، محمد بن عبد الله بن قدامة (1981)، المغني ، ج 9 ، مكتبة الرياض الحديثة ، ص ص: 287، 288.

[43] معن ، خالد عبد الله القضاة (1996) ، مرجع سابق ، ص68.

المنارة للاستشارات
www.mar